

البحث السابع

دور الصناعات الريفية

فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

د . سمير رياض مكارى

١ - مقدمة :

تنتشر ظاهرة البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى المصرى حيث يرجع هذا الى موسمية الانتاج الزراعى ، وبالتالى تقلب الطلب على العمالة الزراعية . ويقصد بالبطالة الموسمية اشتغال جزء من القوى العاملة بعض الوقت فقط ، وهذا يعنى أن البطالة توجد فى بعض فترات السنة مع وجود عجز فى العمالة فى فترات أخرى . ومن ثم فان سحب فائض العمالة من القطاع الزراعى يمكن أن يؤدى الى خفض الانتاج الزراعى وأن الانتاجية الحدية موجبة بالرغم من كونها قريبة من الصفر أو حتى سالبة فى بعض أوقات السنة (١) .

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول وجود البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى المصرى ، فان جميع الدراسات قد اتفقت على انتشار البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية وأن اختلفت من حيث تقديرات حجمها (٢) . من هذا أصبحت المشكلة التى تواجه المخطط الاقصادى المصرى هى محاولة امتصاص العمالة الزراعية الفائضة فى أوقات الركود حيث تنتشر البطالة الموسمية ، دون أن يترتب على ذلك مزيد من العجز فى حجم العمالة الزراعية فى أوقات الذروة . ولعل الحل الأمثل لهذه المشكلة هو خلق فرص توظيف للعمالة الزراعية الفائضة داخل المجتمعات الريفية فى أوقات الركود وبحيث يمكن استغلال هذه العمالة فى النشاط الزراعى فى أوقات الذروة .

من هنا تأتي أهمية اقامة صناعات موسمية فى الريف المصرى كمنشآت مكملة وليس منافس للنشاط الزراعى بحيث تصبح هذه الصناعات قادرة على امتصاص العمالة الزراعية الفائضة فى أوقات الركود وفى نفس الوقت طارئة لها فى أوقات الذروة . ان اقامة مثل هذه الصناعات فى المجتمعات الريفية يؤدى الى خلق فرص توظيف من ناحية والى زيادة دخول العمال الزراعيين من ناحية أخرى ، ومن ثم تحقيق استغلال أفضل للموارد البشرية وعلاج مشكلة البطالة فى المجتمعات الريفية والحضرية .

ولما كانت قدرة الصناعات الريفية على امتصاص فائض العمالة الزراعية ، وبالتالي الحد من درجة البطالة الموسمية يتوقف على طبيعة الدورة الزراعية والتركيبة المحصولية وأساليب الانتاج الزراعى من ناحية وعلى مقومات وخصائص الصناعات الريفية المختارة من ناحية أخرى . فقد اتجهت الدراسة الحالية الى التعرف على طبيعة وخصائص النشاط الزراعى المصرى ، وبالتالي اقتراح المعايير التى يتم على أساسها اختيار الصناعات الريفية التى تحقق كفاءة استغلال الموارد البشرية فى الريف المصرى فى محاولة لقياس أثر الصناعات الريفية على حجم البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية .

وفى سبيل وضع الدراسة فى حيز التطبيق وبحيث يمكن قياس العلاقة بين اقامة صناعات ريفية ، ودرجة البطالة الموسمية فى الريف المصرى ، تم اختيار صناعة الأغذية المحفوظة كمثال تطبيقى لقياس آثارها على كل من البطالة الزراعية والقيمة المضافة . ويرجع اختيارنا لصناعة الأغذية المحفوظة لأكثر من سبب . فهى صناعة تعتمد بصفة أساسية على مواد خام زراعية ، فضلا عن كونها صناعة موسمية تتوافق مع موسمية النشاط الزراعى ، هذا بالإضافة الى عدم حاجتها الى عمالة ماهرة أو درجة عالية من الميكنة .

هذا وتستهدف الدراسة تحديد نوعية وحجم الصناعات الغذائية التى تتوافق وموسمية الانتاج الزراعى فى محاولة لتقدير احتياجات هذه الصناعات من العمالة ومقارنتها بحجم البطالة الموسمية فى كل موسم ، ومن ثم قياس قدرة هذه الصناعات على امتصاص العمالة الفائضة فى الريف المصرى .

وقد اتجهت الدراسة الى استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى سبيل قياس درجة مساهمة الصناعات الغذائية الريفية فى الحد من درجة البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى المصرى .

وجدير بالذكر أن الدراسة لا تسعى الى التوصل الى نتائج رقمية محددة أو الى تقييم النتائج التى تم التوصل اليها ، وانما تستهدف اشتقاق مؤشرات للدلالة على أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة الزراعية .

٢ - البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى :

لقد اختلفت الآراء حول نوع وحجم البطالة الزراعية فى مصر ، حيث يرجع الاختلاف الى أكثر من سبب أهمها تباين أساليب القياس المستخدمة ، تناقض البيانات والاحصائيات التى تم الاعتماد عليها فى عملية القياس ، فضلا عن الاختلاف فى المفاهيم وتفسير النتائج .

وقد تعددت الدراسات التى تؤيد وجود بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية، والتى تعنى أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل تصل الى الصفر ، بل وقد تكون سالبة . ومن ثم فان سحب جانب من العاملين فى القطاع الزراعى لا يؤدى الى خفض الانتاج بل وزيادته ، وقد قدرت هذه الدراسات البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية بما يتراوح ما بين ٣٠٪ - ٢٥٪ من جملة القوى العاملة فى القطاع الزراعى(٣) .

ومن ناحية أخرى اتجه العديد من الاقتصاديين الى التأكيد على عدم وجود ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف المصرى خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينات مثل الدراسات التى قام بها معهد التخطيط القومى (١٩٦٤) ، وهانسن (١٩٦٦) ، ومايرو (١٩٦٩) والشحات ونصار (١٩٧٤) وناظم محمد (١٩٧٥) والعيسوى (١٩٧٧) ، ودياب (١٩٧٧) ، ومتسولى (١٩٧٩) ، ثم أخيرا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى دراسة سوق العمل فى مصر فى عام ١٩٨٤(٤) .

وقد أوضحت معظم هذه الدراسات أن البطالة الزراعية فى الريف

المصرى تأخذ شكل موسمى ، أى اشتغال جزء من القوى العاملة بعض الوقت فقط ، بمعنى انتشار البطالة الزراعية فى بعض أوقات السنة مع وجود عجز فى المعروض من العمالة فى أوقات أخرى من السنة .

اذ بالرغم من أن العمليات الزراعية يتم اجراءها طوال العام فان حجم العمالة اللازمة لانجاز هذه العمليات يختلف من وقت الى آخر ومن ثم تقلب حجم الطلب على العمالة حيث يتوقف هذا على طبيعة الدورة الزراعية المتبعة والتركيب المحصولى . فضلا عن درجة ميكنة العمليات الزراعية المختلفة .

وقد اتفق العديد من الدراسات على أن الطلب على العمالة الزراعية يتزايد بشكل ملموس فى فترتين : الفترة من مايو الى يونيو نتيجة عمليات حصاد الحاصلات الشتوية والاعداد لمزراعة المحاصيل الصيفية هذا بالاضافة الى العناية بمحصول القطن ، والفترة من سبتمبر الى أكتوبر حيث تجرى عمليات جنى القطن واعداد الأرض لمزراعة الحاصلات الشتوية ، وكلها عمليات كثيفة العمل تعتمد بصفة أساسية على الأيدى العاملة (٥) .

وفى دراسة حديثة أجريت فى عام ١٩٨٩ (٦) تبين أن الزراعة المصرية منذ الستينيات وحتى الآن تعاني من عجز فى المعروض من العمالة الزراعية فى الفترتين مايو - يونيو ، وسبتمبر - أكتوبر ، فى حين أن باقى فترات السنة قد حققت فائض فى حجم العمالة الزراعية خاصة فى الفترة من نوفمبر وحتى فبراير . وهذا يعنى أن نوعية البطالة التى تنتشر فى القطاع الزراعى المصرى هى بطالة موسمية وليس بطالة مقنعة ، ومن ثم فان هجرة العمالة الزراعية من الريف لابد وأن تؤدى الى تناقص حجم الانتاج الزراعى ما لم يحدث تغيير فى أساليب الانتاج أو احلال عنصر العمل بعنصر رأس المال .

وقد أشارت الدراسة الى أن حجم البطالة الزراعية قد أخذ فى التزايد خلال الستينيات وحتى منتصف السبعينيات نتيجة لارتفاع معدلات نمو المعروض من العمالة الزراعية بقدر يفوق معدلات نمو الطلب عليها . الا أنه تراجع بشكل ملموس فى النصف الثانى من السبعينيات لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية خلال هذه الفترة . ثم عاد مرة أخرى الى التزايد بمعدلات مرتفعة فى الثمانينيات وان كانت الدراسة قد أوضحت أن العجز فى المعروض من العمالة فى الفترة من سبتمبر الى أكتوبر قد تحول

الى فائض فى أوائل الثمانينيات ، الا أن هذا الفائض فى واقع الأمر فائض ظاهرى اذ اتجه العديد من المزارعين الى الاستغناء عن الجنية الثانية والثالثة للقطن لارتفاع تكاليف العمالة اللازمة بالمقارنة بالعائد من هذه الجنيات ، مما أثر على غلة الفدان .

ان التزايد الكبير فى حجم البطالة الزراعية فى الثمانينيات يرجع الى ارتفاع معدلات احلال العمل برأس المال نتيجة للميكنة الكاملة لعمليات اعداد الأرض للزراعة والرى فضلا عن استخدام الطائرات فى رش المبيدات ، والاتجاه الى استخدام الآلات الزراعية فى عمليات الدراسة للحاصلات الشتوية . ومن ثم أصبح القطاع الزراعى طارد للعمالة ، وقد صاحب تراجع الطلب على العمالة الزراعية تناقص معدلات الهجرة من الريف ابتداء من منتصف الثمانينيات ، الأمر الذى أدى الى تحقيق مزيد من الفائض فى العمالة الزراعية ، والذى قدر فى منتصف الثمانينيات بحوالى ٩٠٠ ألف عامل زراعى (٧) .

ان تحول معدلات البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية من تناقص فى منتصف السبعينيات الى تزايد فى الثمانينيات ما هى الا ظاهرة اقتصادية عرفت فى كثير من البلاد النامية خلال مراحل نموها كنتيجة للعلاقة الآلية بين دالتى العرض والطلب للعمالة الزراعية ، واللذان تتحركان فى توالى زمنى (٨) .

ويمكن توضيح هذه الظاهرة من خلال تحليل نموذج اقتصادى يعكس دالتى العرض والطلب للعمالة الزراعية :

دالة العرض (عوامل جذب)

$$ع = د \left(\frac{ح}{ض} , ف , م , ت \right)$$

دالة الطلب (عوامل طرد)

$$ط = د \left(\frac{ح}{س} , \frac{ح}{ف} \right)$$

حيث أن :

- ع = العرض من العمالة الزراعية
- ح = أجر العامل الزراعى
- ح = أجر العامل فى الحضر أو بلاد أخرى
- ض = فرص العمل المتاحة خارج القطاع الريفى
- م = التركيب العمرى للسكان الزراعيين
- ت = درجة التعليم فى المجتمع الزراعى
- ط = الطلب على العمالة الزراعية
- س = سعر رأس المال
- ف = الرقم القياسى لأسعار السلع الزراعية
- ز =

ويبين النموذج سالف الذكر أن دالة العرض للعمالة الزراعية تنشط خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ يأخذ الأجر فى المجتمعات الحضرية فى الارتفاع بمعدلات تفوق معدلات نمو الأجر الزراعى . وفى نفس الوقت تتسع فرص العمل فى القطاع الحضرى وبصفة خاصة القطاع غير الرسمى والذى يتميز بالمرونة والقدرة على استيعاب قدر كبير من العمالة، ومن ناحية أخرى فان عملية التنمية الاجتماعية تؤدى الى ارتفاع نسبة التعليم وارتفاع نسبة الشباب (ارتفاع معدلات المواليد مع انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال) ، كل هذه العوامل تعمل على جذب العامل الزراعى الى المجتمعات الحضرية (عوامل جذب) ، وبالتالي الانتقال الى المجتمعات الحضرية أو حتى الى دول أخرى مفضلاً أياها عن المجتمع الزراعى .

وبديهى أن يؤدي تناقص المعروض من العمالة الزراعية نتيجة لمعامل الهجرة الى ارتفاع الأجر الزراعى بمعدلات تفوق فى كثير من الاحيان معدلات ارتفاع كل من أسعار رأس المال والسلع الزراعية ، ومن ثم تأخذ تكلفة عنصر العمل فى النمو بمعدلات تفوق معدلات ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال وأسعار السلع الزراعية ، الأمر الذى يدفع المزارعين الى احلال عنصر العمل بعنصر رأس المال ، وتفضيل استخدام الآلات الزراعية ، وبهذا يتحول المجتمع الزراعى الى مجتمع طارد للعمالة الزراعية حيث يأخذ الطلب على العمالة الزراعية فى التناقص (عوامل طرد) ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة الزراعية وتحقيق مزيد من الفائض فى العمالة الزراعية .

وبتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد المصرى يبين أنه فى خلال السبعينيات كانت الأداة المحركة لمحركة العمالة الزراعية هى دالة العرض (عوامل جذب) ان أخذت الفجوة بين الأجور فى المجتمعات الحضرية والاجور الزراعية فى الارتفاع بشكل ملموس ، ان انخفضت نسبة الأجر الزراعى الى الأجر فى المجتمع الحضرى من ٤١٪ فى عام ١٩٧٤ الى أقل من ٢٥٪ فى أواخر السبعينيات (٩) ، ومن ناحية أخرى فقد أخذت فرص العمل فى الاتساع سواء فى القطاع غير الرسمى فى المجتمعات الحضرية والذى تميز بالمرونة والقدرة على استيعاب قدر كبير من العمالة ، أو فى البلاد العربية المصدرة للبتروى فى ظل الرواج البترولى . هذا فضلا عن أن ارتفاع معدل المواليد فى الريف المصرى بالمقاييس الى معدلات وفيات الاطفال أدى الى ارتفاع نسبة الشباب ، كما أن اتجاه أبناء الريف الى التعليم خلق لدى الكثير منهم الرغبة فى ترك العمل الزراعى . ان تضافر هذه العوامل أدى الى تناقص حجم المعروض من العمالة الزراعية وزيادة حدة العجز فى هذه العمالة فى أوقات الذروة والتي ظهرت بشكل واضح خلال النصف الثانى من السبعينيات فقد تناقص حجم المعروض من العمالة الزراعية من ٤٢١٢ ألف عامل فى عام ١٩٧٤ الى ٤١٦٥ ألف عامل فى عام ١٩٧٩ هذا فى الوقت الذى تزايد فيه حجم العمالة الحضرية خلال نفس الفترة بأكثر من ١٨٪ (١٠) .

وقد أدى تناقص المعروض من العمالة الزراعية خلال السبعينيات الى اتجاه الأجر الزراعى فى فترة لاحقة الى الارتفاع بمعدلات عالية فاقت بكثير معدلات ارتفاع الأجور فى المجتمعات الحضرية فقد ارتفع الأجر الزراعى

بحوالى ٥٧٠٪ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤ مقابل معدل ارتفاع أقل من ٣٠٠٪ للاجور فى المجتمعات الحضرية خلال نفس الفترة ، ومن ثم ارتفاع نسبة الأجر الزراعى الى الأجر فى المجتمع الحضرى من ٢٣٪ فى عام ١٩٧٧ الى ٤١٪ فى عام ١٩٨٤ (١١) . هذا فى الوقت الذى أخذ فيه كل من أسعار الآلات والمعدات الزراعية والسلع الزراعية فى التزايد بمعدلات منخفضة بالمقاييس الى معدلات ارتفاع الأجور الزراعية نتيجة لانخفاض معدلات التضخم فى الدول المتقدمة من ناحية ، واتجاه الدولة الى تسعير السلع الزراعية الأساسية مثل القطن والأرز والقمح من ناحية أخرى ، وقد كان من نتيجة تفاعل هذه العوامل أن أخذ الطلب على العمالة الزراعية مع مطلع الثمانينيات فى التناقص ، حيث اتجه العديد من المزارعين الى احلال عنصر العمل بعنصر رأس المال وهكذا تحول المجتمع الزراعى الى مجتمع طارد للعمالة الزراعية ، وأخذت دالة الطلب (عوامل طرد) فى التأثير على حجم البطالة الزراعية التى بدأت فى التزايد ابتداءً من أوائل الثمانينيات . وقد ساعد على تزايد معدلات البطالة الزراعية ، تضاعف فرص العمل فى المجتمع الحضرى نتيجة لارتفاع معدلات البطالة السافرة فى المدن ، ومن ثم اتجاه معدلات الهجرة الى الحضر فى الانخفاض (١٢) .

من هنا يمكن القول أن حجم البطالة الزراعية قد أخذ فى التناقص خلال النصف الثانى من السبعينيات نتيجة لعوامل الجذب ، أى تناقص المعروض من العمالة الزراعية ، فى حين أدت عوامل الطرد ، أى تناقص الطلب على العمالة الزراعية فى الثمانينيات الى رفع حجم البطالة الزراعية (ملحق رقم ١) .

ونحن هنا ليس بصدد تقييم نتائج الدراسات التى حاولت قياس حجم البطالة الزراعية أو مناقشة مسببات ظاهرة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية ، وانما فى التعرف على الآثار السلبية لانتشار هذه الظاهرة ومن ثم اقتراح الوسائل التى يمكن اتباعها للحد من درجة البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى .

ان الوضع الحالى يشير الى أن القطاع الزراعى يخضع لعوامل طرد للعمالة الزراعية من خلال سريان دالة الطلب ، وان استمرار هذا الوضع لا بد وأن يؤدى الى مزيد من البطالة الزراعية ، بل والتحول من بطالة موسمية

الى بطالة مقنعة ، أى وجود فائض فى العمالة الزراعية فى جميع أوقات السنة . ومن ثم فقد يودى هذا الوضع الى تحفيز العمال الزراعيين على ترك المجتمعات الريفية والعودة الى معدلات الهجرة المرتفعة التى سادت فى السبعينيات ، وبالتالي تصدير البطالة الى المجتمع الحضرى سواء فى شكلها السافر أو المقنع . وما يترتب على ذلك من اهدار للموارد البشرية وانخفاض كفاءة استغلالها .

ولعل أفضل وسيلة لعلاج مشكلة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية هو استيعاب العمالة الفائضة فى أنشطة ريفية غير زراعية بحيث يمكن زيادة حجم التوظيف داخل المجتمعات الريفية ، الأمر الذى يخلق الرغبة لدى العمال الزراعيين فى عدم ترك المجتمعات الريفية والهجرة الى المجتمعات الحضرية .

هذا وتقتصر الدراسة انشاء صناعات ريفية كأنشطة مكملة للنشاط الزراعى بحيث تكون قادرة على استيعاب قدر كبير من العمالة الزراعية الفائضة فى أوقات الركود ، على أن تتخلى عنها فى أوقات الذروة ، أى انشاء صناعات ريفية موسمية تتوافق مع موسمية النشاط الزراعى . ان انشاء مثل هذه الصناعات يودى الى خلق وظائف منتجة تعمل على رفع الانتاجية من ناحية وزيادة دخول العمالة الزراعية من ناحية أخرى . وبالتالي تحويل المجتمع الزراعى من مجتمع طارد للعمالة الريفية الى مجتمع جاذب لها .

ولما كان الهدف من الدراسة الحالية هو قياس مدى قدرة الصناعات الريفية على استيعاب العمالة الفائضة فى الزراعة المصرية ، فقد كان من الضرورى التعرف على حجم البطالة الزراعية موزعة على مدار السنة . وقد اعتمدنا على النتائج التى توصلت لها دراسة سابقة لنا أجريت فى عام ١٩٨٩ (١٣) .

وتشير الدراسة سالفة الذكر الى أن حجم البطالة الزراعية يمثل حوالى ٢٢٪ من حجم المعروض من العمالة الزراعية فى عام ١٩٨٦ وهو أحدث بيان متاح عن العمالة فى مصر . وقد قدرت الدراسة حجم البطالة الزراعية فى عام ١٩٨٦ بـ ٩٤٠ ألف عامل زراعى موزعة على مدار السنة كما هو موضح فى الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) .

جدول رقم (١)

فائض العمالة الزراعية فى مصر

١٩٨٦

فائض العمالة الزراعية بالآلف عامل	الفترة
٣٠١	يناير - فبراير
٢٣٠	مارس - ابريل
١٠٩	مايو - يونيو
١٧٩	يوليو - أغسطس
٦٤	سبتمبر - أكتوبر
٢٧٥	نوفمبر - ديسمبر
٩٤٠	اجمالى

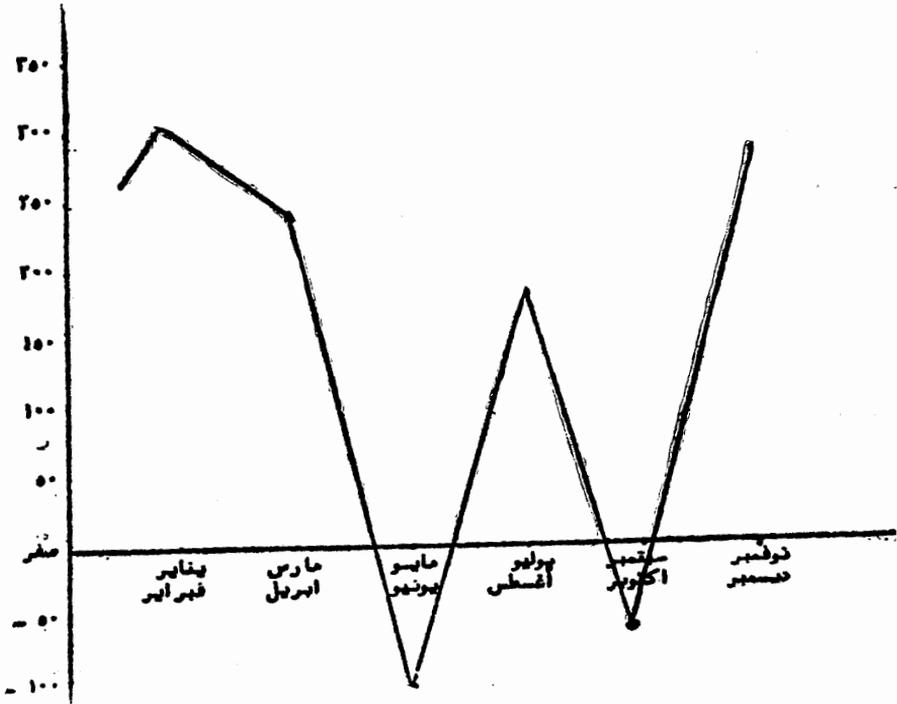
المصدر :

S. Makary, "Agricultural unemployment and rural-urban migration" Op. cit., p. 14.

وبالرغم من أن الفترة سبتمبر - أكتوبر قد حققت فائض عمالة الا أنه فائض ظاهرى يرجع الى خفض عدد جنيات القطن فى سبيل خفض الطلب على العمالة فى هذه الفترة .

ومن ثم فقد اتجهت الدراسة الحالية الى التركيز على دور الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة فى الفترات يناير - فبراير ، ومارس - ابريل ، ويوليو - أغسطس ، ونوفمبر - ديسمبر .

شكل رقم (١)
توزيع فائض العمالة الزراعية
على مدار السنة
١٩٨٦



٣ - الصناعات الريفية :

لقد سبق أن أشرنا الى أن اقامة صناعات ريفية يمكن أن يساهم فى الحد من درجة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية ، وتحقيق استخدام أفضل للعمالة الريفية ، ومن ناحية أخرى ان قيام هذه الصناعات يؤدى الى زيادة دخول العمال الزراعيين ومن ثم تشجيعهم على البقاء فى القطاع الريفى دون الانتقال الى الحضر ، أو حتى الى دول أخرى . هذا فضلا عن احداث تكامل بين كل من الزراعة والصناعة والاستفادة من العلاقات الامامية والعلاقات الخلفية وبالتالي التعجيل بمعدلات التنمية الاقتصادية .

ولعل تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال أوضح مثال للدور الذى يمكن أن تلعبه الصناعات الريفية فى تنمية المجتمع الريفى . ففى بلجيكا والمانيا وايطاليا اتجهت الحكومات الى منح اعانات واعفاءات ضريبية لهذه الصناعات . وفى انجلترا قامت الحكومة بمنح قروض ميسرة فضلا عن رفع الأجور للعاملين فى الصناعات الريفية(١٤) .

ومن ناحية أخرى فقد أكدت تجارب الدول النامية مثل الهند واندونيسيا الى فعالية الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة فى القطاع الزراعى . وقد ساعد على نجاح الصناعات الريفية هو اتجاه هذه الدول الى توفير البنية الاساسية من قوى محركة ومياه وطرق بأسعار مدعمة . ان نجاح التجربة الهندية يرجع فى واقع الأمر الى نوعية الصناعات الريفية التى اتجهت الدولة الى تشجيعها من خلال توفير البنية الأساسية ومنحها الاعانات والاعفاءات الضريبية(١٥) . ومن ثم فان نجاح الصناعات الريفية فى تحقيق أهداف التوظيف والدخل والتكامل يتوقف الى حد كبير على نوعية وطبيعة هذه الصناعات .

ولهذا يجب قبل البدء فى اختيار نوعية الصناعات الريفية أن يتم التعرف على مقوماتها الأساسية أخذا فى الاعتبار طبيعة البنيان الاقتصادى فى الزراعة المصرية ، حيث يمكن اجمال هذه المقومات فى الآتى :

(١) مشروعات صغيرة الحجم :

لقد اختلفت الآراء حول تعريف المشروع الصغير ، فبعض الآراء تعرفه

على أساس حجم العمالة الموظفة ، فى حين يرى البعض الآخر أن العامل المحدد للمشروع الصغير هو حجم رؤوس الأموال المستثمرة ، ودرجة التكنولوجيا المستخدمة (١٦) .

وبصرف النظر عن الآراء المختلفة والتعريفات المتباينة فإنه يقصد هنا بالصناعات الصغيرة هى تلك المشروعات التى ينخفض فيها معامل رأس المال/العمل بحيث تعتمد بصفة أساسية على عنصر العمل مع الاعتماد بدرجة محدودة على رؤوس الأموال . وهى فى هذا تتلاءم مع الوضع القائم فى معظم الدول النامية والتى تعاني من قصور فى حجم رؤوس الأموال ، وارتفاع حجم البطالة خاصة فى المجتمعات الحضرية .

والفكرة من اختيار الوحدات الاقتصادية الصغيرة كقاعدة للصناعات الريفية هو ضمان انتشار هذه الصناعات فى أنحاء البلاد على مستوى القرى حتى يمكن تنويعها لتكون متوافقة مع الدورة الزراعية والتركيب المحصولى فى كل منطقة أو قرية . وفى نفس الوقت يتحقق لها الوفورات الداخلية دون أن يتطلب ذلك رؤوس أموال كبيرة أو درجة تكنولوجيا عالية ، وبذلك تساهم فى علاج البطالة الزراعية . ومن ناحية أخرى أن صغر حجم المنشأة يقلل من درجة الاعتماد على المهارات الادارية والفنية ، التى قلما تتوفر فى القطاع الزراعى .

(ب) المواد الخام :

يعتبر توافر المواد الخام بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة أحد المقومات الرئيسية لنجاح أى مشروع صناعى . ومن ثم فإنه يجب عند اختيار الصناعات الريفية أن يراعى توفر المواد الخام بالكميات والأسعار التى تتلاءم مع حجم وطبيعة هذه الصناعات .

إن إقامة الصناعات الريفية فى مناطق متاخمة لمصادر المواد الخام الزراعية يؤدى الى توفير الوقت المستغرق فى عملية النقل فضلا عن انخفاض تكلفة المواد الخام من خلال خفض تكلفة النقل من ناحية وتوفير الفاقد والتالف فى عملية النقل من ناحية أخرى . وبالتالي زيادة القيمة المضافة المتحققة لهذه الصناعات بالمقارنة بمثيلتها فى المجتمعات الحضرية .
(الموارد البشرية)

(ج) موسمية الطلب على العمالة :

لقد سبق أن أشرنا الى أن البطالة الموجودة فى القطاع الزراعى المصرى هى بطالة موسمية حيث تواجه الزراعة عجزا فى العمالة فى بعض أوقات السنة بالرغم من وجود فائض فى هذه العمالة فى معظم أوقات السنة .

ومن ثم فإن اقامة صناعات ريفية تعتمد على عمالة دائمة ومستمرة طوال العام لابد وأن يؤدى الى زيادة العجز فى العمالة فى أوقات الذروة وبالتالي التأثير على الانتاج الزراعى وتصبح الصناعات الريفية أنشطة منافسة وليس مكملة للنشاط الزراعى .

ومن ثم فانه يجب عند اختيار نوعيات الصناعات الريفية أن يراعى أن تكون صناعات موسمية بمعنى أن تعتمد على عمالة مؤقتة وموسمية بحيث يزيد طلب هذه الصناعات على العمالة فى أوقات ركود النشاط الزراعى ، للاستفادة من فائض العمالة والحد من درجة البطالة ، على أن يقل الاعتماد على هذه العمالة فى أوقات الذروة فى النشاط الزراعى ، ومن هنا تصبح الصناعات الريفية أنشطة مكملة للنشاط الزراعى .

ولما كانت أوقات الذروة فى الزراعة المصرية تنحصر فى مايو - يونيو ، سبتمبر - أكتوبر ، فانه يجب اختيار صناعات ريفية ينخفض فيها الطلب على العمالة فى هذه الفترات من السنة .

(د) حجم الطلب :

لعل أحد المقومات الرئيسية لنجاح أى مشروع هو وجود طلب كاف يسمح بتحقيق الوفورات الداخلية . ولهذا يجب اختيار الصناعات التى تنتج سلع تواجه عجزا فى السوق المصرى سواء فى المجتمع الريفى أو المجتمع الحضرى . وبديهي أن يتم التركيز على المنتجات التى تتمتع بقدرة تصديرية ، أى تلك المنتجات التى لها أسواق تصدير سواء على المستوى الإقليمى (الدول العربية والأفريقية) أو على المستوى العالمى . وبهذا تساهم الصناعات الريفية - بالإضافة الى زيادة حجم التوظيف والانتاج - فى زيادة الموارد من النقد الأجنبى وبالتالي تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات .

(ه) عمالة غير ماهرة :

نظرا لأن الفائض فى العمالة الزراعية ينحصر فى عمالة غير ماهرة ، أى عمالة غير مدربة على الأعمال الفنية فى الصناعة • فانه من الضرورى أن يتم اختيار صناعات ريفية لا تتطلب درجة عالية من المهارة أو تتطلب مهارة محدودة تتفق وطبيعة العامل الزراعى •

(و) انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج :

يعانى الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة من قصور وندرة رؤوس الأموال ومن ثم فان اقامة صناعات كثيفة لرأس المال يؤدى الى زيادة الضغط على موارد الدولة الرأسمالية وبالتالي وضع القيود والعقبات فى وجه هذه الصناعات • ولهذا يجب اختيار صناعات كثيفة العمل والتي لا تتطلب استثمارات ضخمة ، تعتمد بصفة أساسية على الأعمال اليدوية •

(ز) درجة التكنولوجيا :

مما لا شك فيه أن أحد القيود فى سبيل تنمية الصناعات الريفية هو غياب الكفاءات الفنية التى يمكن أن تتعامل مع تكنولوجيا صناعية متقدمة ، ولهذا فانه من المفضل أن تعتمد هذه الصناعات على أساليب إنتاج متقدمة ولكن غير معقدة بحيث تكون متوافقة مع مهارات العمالة المتوفرة فى القطاع الريفى ، أو يمكن اجادتها خلال فترة تدريب قصيرة •

مما سبق يبين أهمية اختيار الصناعات الريفية التى تتوافق وتتلاءم مع القطاع الزراعى وباستعراض الصناعات التى تتوافر فيها المقومات السابق عرضها يمكن اقتراح عدد من هذه الصناعات مثل صناعة النسيج وصناعة السجاد والصناعات الجلدية ، فضلا عن صناعة الأغذية المحفوظة •

ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات عن كل هذه الصناعات بالتفصيل الذى يخدم الغرض من الدراسة ، فقد اتجهت الدراسة الى اختيار أحد هذه الصناعات كمثال تطبيقى بحيث يتم من خلال تحليلها قياس أثرها على البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى المصرى •

وقد وقع الاختيار على صناعة الأغذية المحفوظة لما تتميز به من خصائص ومقومات تتوافق مع النشاط الزراعى مما يجعلها نشاط مكمل وليس منافس للانتاج الزراعى .

وفى سبيل اختبار جدوى صناعة الأغذية المحفوظة كصناعة ريفية اتجهنا الى قياس مدى توافق خصائص صناعة الأغذية المحفوظة مع المعايير السابق عرضها .

★ صغر حجم المشروع :

لعل أحد الخصائص المميزة لصناعة الأغذية المحفوظة هو انخفاض التكلفة الثابتة المتوسطة نظرا لأن هذه الصناعات لا تتطلب استثمارات ضخمة أو يمكن تحقيق معدلات انتاج مرتفعة باستخدام قدر محدود من الآلات .

ان هذا الوضع يعطى هذه الصناعة وضع متميز من حيث بلوغ الحجم الأمثل للمشروع وبالتالي تحقيق وفورات داخلية فى ظل طاقة انتاجية محدودة ، الأمر الذى يسمح باقامة عدد كبير من المشروعات ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة لتنتشر فى المناطق الريفية المختلفة بدلا من اقامة عدد محدود من المشروعات الكبيرة تتركز فى عدد محدود من المناطق .

★ توفر المواد الخام :

تستند صناعة الأغذية المحفوظة على تشكيلة متنوعة من المواد الخام الزراعية كالفاكهة والخضروات ، حيث تمثل تكلفة المادة الخام العنصر الرئيسى المحدد لنجاح هذه الصناعة ، ان تبلغ تكلفة المادة الخام أكثر من ٦٠٪ من اجمالى التكلفة (١٧) . من هنا يبين أهمية توفر المواد الخام بالكميات والأسعار الملائمة لصناعة الأغذية المحفوظة .

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن أحد العوامل المحددة لصناعة الأغذية المحفوظة هو ارتفاع تكلفة المواد الخام نتيجة لارتفاع تكلفة النقل من ناحية وارتفاع نسبة الفاقد والتالف حيث تقدر هذه الدراسات أن تكلفة المواد الخام الزراعية ترتفع بأكثر من ٣٠٪ نتيجة لنقلها من مناطق انتاجها الى مراكز تصنيعها (١٨) . من هنا تأتى جدوى اقامة مشروعات الأغذية

المحفوظة فى الريف المصرى اذ يؤدى هذا الى خفض التكلفة وزيادة القيمة المضافة بالمقارنة بالمشروعات المماثلة المقامة فى الحضر .

★ الاعتماد على عمالة موسمية :

تتميز صناعة الأغذية المحفوظة بالاعتماد بصفة أساسية على عمالة موسمية غير ماهرة ، وهى العمالة التى تقوم باعداد الخامات الزراعية لعملية التصنيع ، والتى عادة تكون عملية يدوية ذات كثافة بشرية عالية تعتمد على عمالة غير ماهرة وغير متخصصة، هذا وتقدر حاجة صناعة الأغذية المحفوظة من العمالة الموسمية غير الماهرة بأكثر من ٨٠٪ من اجمالى احتياجاتها من العمالة (١٩) .

ولما كانت عملية اعداد الخامات الزراعية للتصنيع تأتى فى فترة زمنية ملاصقة ولاحقة لعمليات حصاد هذه الخامات ، فانه يمكن الاستفادة من العمالة الزراعية فى هذه المرحلة لتصنيع الخامات الزراعية . خاصة وأن المواد الخام الزراعية لهذه الصناعة متعددة ومتنوعة . وبهذا تتوافق احتياجات صناعة الأغذية المحفوظة من العمالة مع طبيعة الانتاج الزراعى ، وبالتالي يمكن أن تساهم فى علاج البطالة الموسمية فى الزراعة .

★ ارتفاع معدلات نمو الطلب :

مما لا شك فيه أن أحد العوامل الرئيسية المحددة لقيام أى صناعة هو وجود طلب كاف . وقد أوضحت العديد من الدراسات أن حجم الطلب المحلى على الأغذية المحفوظة تفوق الطاقات الانتاجية المتاحة ، وأنه يتزايد بمعدلات مرتفعة . ومن ناحية أخر فقد أكدت الاحصائيات المتاحة القدرة التصديرية لمنتجات الأغذية المحفوظة خاصة فيما يتعلق بالأغذية المجففة والمجمدات والعصائر سواء للدول العربية أو الدول الأوروبية . وتقدر الطاقات الجديدة المطلوب اضافتها بـ ٢٤ ألف طن منتجات الطماطم ، ٢٢ ألف طن مجمدات ، ١٥ ألف طن منتجات مجففة ، ٤٢ ألف طن عصائر وشربات ، ١٣ ألف طن مـربـات (٢٠) .

★ انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج :

تعد صناعة الأغذية المحفوظة من الصناعات كثيفة العمل ، والتى

ينخفض فيها معدل استخدام الآلات ، الأمر الذى يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمارات . وبالرغم من أن القيمة المضافة فى هذه الصناعة منخفضة نسبيا اذ لا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة المنتج النهائى ، الا أن الانتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة حيث تبلغ حوالى ٣٧ قرش لكل جنيه مستثمر ، أى معامل حدى لرأس المال / الناتج ٢٧ وهو أقل من المعامل الحدى لرأس المال / الناتج على المستوى القومى والذى يقدر بـ ٣٩ (٢١) .

ان انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج لصناعة الأغذية المحفوظة يحقق لها وضع متميز ، اذ الى جانب قدرتها على امتصاص العمالة الموسمية الفائضة فى الزراعة ، فانها قادرة على تحقيق معدلات انتاج مرتفعة بالقياس الى حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها . وهى بهذا تساهم أيضا فى تخفيف الضغط على موارد الدولة الرأسمالية ، ومن ناحية أخرى فان صناعة الأغذية المحفوظة لا تتطلب درجة عالية من التكنولوجيا ، وبالتالي عدم الحاجة الى كفاءات فنية ذات مهارات عالية ، الأمر الذى يتفق وطبيعة العمالة المتاحة فى القطاع الريفى .

من العرض السابق يبين أن صناعة الأغذية المحفوظة ، خاصة صناعة حفظ الفواكه والخضروات من الصناعات الملائمة للقطاع الريفى من حيث طبيعتها ومتطلباتها سواء من عناصر الانتاج أو الخامات ، فضلا عن وجود طلب كاف عليها .

وقد اتجهت الدراسة الى التركيز على مجموعات الأغذية المحفوظة الأكثر أهمية من حيث الاحتياجات من العمالة وحجم الطلب وهى :

- ★ منتجات الطماطم .
- ★ الخضروات المجمدة .
- ★ المنتجات المجففة .
- ★ العصائر والشراب .
- ★ المربسات .

ونوضح فى الملحق رقم (٢) مواسم انتاج هذه المجموعات ووفقا للاصناف الرئيسية ، وهى الفترات التى يتزايد فيها الطلب على العمالة .

مع ملاحظة أن الدراسة لا تشمل جميع المنتجات والاصناف على سبيل الحصر،
وانما تركز على أكثر الأصناف أهمية .

وفى سبيل تقدير الطاقات الانتاجية الغذائية التى يمكن اقامتها فى
الريف المصرى اتجهت الدراسة الى مقارنة حجم الانتاج من الخامات
الزراعية المتاح للاستخدام فى صناعة الأغذية المحفوظة بالطاقات الجديدة
المطلوب اضافتها بحيث يتم اختيار أيهما أقل كأساس لتحديد الطاقات الانتاجية
التى يمكن اقامتها فى الريف المصرى .

وقد اعتمدنا على بيانات مستخلصة من الدراسة التسويقية لصناعة
حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية (الهيئة العامة للتصنيع) فى تقدير
الطاقات الانتاجية المقترحة للصناعات الغذائية الريفية كما هو موضح فى
الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

الطاقات الانتاجية المقترحة

لصناعة الأغذية المحفوظة فى الريف المصرى

(بالألف طن)

الطاقات الانتاجية المقترحة	الطاقات الجديدة*	الانتاج الزراعى المتاح للاستخدام فى الصناعة	
١٢٠	١٢٠	٢١٠	منتجات طماطم
٢١٥	٣١٥	٢١٥	خضراوات مجمدة
٩٠	٩٠	٩٠	منتجات مجففة
٢١	٢١	٢٦٧٥	عصائر وشراب
١٠	١٣	١٠	مرببات

المصدر : الهيئة العامة للتصنيع ، (الدراسة التسويقية لصناعة حفظ
الأغذية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠) ١٩٨٤ .

★ على أساس المواد الخام المستخدمة وليس المنتج النهائى .

- ★ مدى وجود عمالة فائضة فى كل موسم (جدول رقم ١) .
★ قدرة الصناعات الغذائية على توظيف العمالة والتي تتوقف بدورها على :

- احتياجات كل وحدة منتجة من العمالة (ملحق رقم ٣) .
— مدى وفرة المواد الخام الزراعية المتاحة للاستخدام فى صناعة الأغذية المحفوظة ، جدول رقم (٢) .
— حجم الطاقات الجديدة المطلوب اضافتها لصناعات الأغذية المحفوظة (جدول رقم ٣) .

وقد تم صياغة هذه القيود فى دالتين :

١ - قيد العمالة المتاحة :

$$6, \dots, 2, 1 = 1 \quad \text{ل} \geq \quad \begin{array}{c} \text{مب} \\ \text{ع} \\ \text{أ ب س} \end{array} \quad \begin{array}{c} 5 \\ \text{مج} \\ \text{س} = 1 \end{array} \quad \begin{array}{c} 5 \\ \text{مج} \\ \text{ب} = 1 \end{array}$$

حيث أن :

ل ١ = فائض العمالة الزراعية فى كل موسم .

٢ - قيد قدرة الصناعات الغذائية على توظيف عمالة :

$$6, \dots, 2, 1 = 1 \quad \text{ت} \times \text{ع} \geq \text{ص} \quad \begin{array}{c} \text{أ ب س} \\ \text{أ ب س} \end{array} \quad \begin{array}{c} 5 \\ \text{ب س} \\ \text{أ ب س} \end{array} \quad \begin{array}{c} 5 \\ \text{ب س} \\ \text{أ ب س} \end{array}$$

حيث أن :

ت = الانتاجية للعامل فى الصناعة ب لانتاج السلعة س .

ب س
ص = حجم الانتاج (الطاقات الانتاجية) فى الموسم أ للصناعة
أ ب س

ب لانتاج السلعة س والتي حددت على أساس مقارنة المواد الخام الزراعية المتاحة للاستخدام فى صناعات الأغذية المحفوظة بالطاقات الجديدة المطلوب اضافتها لاختيار أيهما أقل .

٢/٤ نتائج النموذج :

بتطبيق النموذج على بيانات العمالة الزراعية الفائضة واحتياجات الصناعات الغذائية من العمالة فى المواسم المختلفة باستخدام الحاسب الآلى توصلنا الى النتائج التالية :

فائض العمالة الزراعية بالالف عامل	العمالة التى يمكن توظيفها فى الصناعات الغذائية بالالف عامل	نسبة التوظيف %
يناير - فبراير	٣٠١	٢٥
مارس - ابريل	٢٣٠	٤٢
مايو - يونيو	١٠٩	—
يوليو - أغسطس	١٧٩	٢٩
سبتمبر - أكتوبر	٦٤	—
نوفمبر - ديسمبر	٢٧٥	—
اجمالى	٩٤٠	٢٤

مما سبق يبين أن اقامة صناعات الأغذية المحفوظة بالطاقات الانتاجية المقترحة يمكن أن تساهم فى امتصاص العمالة الزراعية الفائضة بحوالى ٢٤٪، وبالتالي خفض حجم البطالة الزراعية من حوالى ٢٢٪ الى حوالى ١٧٪.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن المواسم التى يمكن أن تنخفض فيها حجم البطالة الزراعية نتيجة لاقامة صناعات أغذية ريفية هى الفترات يناير - فبراير، ومارس - ابريل ، ويوليو - أغسطس فى حين أن هذه الصناعات بتشكيلها

لطاقاتها الانتاجية الحالية غير قادرة على الحد من درجة البطالة الزراعية فى الفترة نوفمبر - ديسمبر ، الأمر الذى يفرض ضرورة اقامة صناعات أخرى الى جانب صناعات الاغذية المحفوظة بحيث تكون قادرة على امتصاص العمالة الفائضة فى هذه الفترة .

ان اقامة صناعات غذائية فى الريف المصرى لا يساهم فحسب فى خفض معدلات البطالة الزراعية ، بل يؤدى أيضا الى زيادة الدخول الزراعية والقيمة المضافة فى المجتمع الريفى ، هذا فضلا عن خلق الوفورات الداخلىة والخارجية واحداث التكامل بين الزراعة والصناعة وبالتالي تعجيل معدلات التنمية الاقتصادية .

وعلى فرض أن أجر العامل فى الصناعات الريفية ١٢٠٠ جنيه/سنة فانه يمكن فى ظل معدلات التوظيف التى أوضحتها الدراسة زيادة الدخول فى المجتمعات الريفية بحوالى ٤٥ مليون جنيه سنويا .

ومن ناحية أخرى فان انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/النتاج لهذه الصناعة (٢٧) يؤدى الى زيادة القيمة المضافة بحوالى ٣٧٪ من حجم الاستثمارات . وأخيرا فان قيام صناعات غذائية فى الريف المصرى يعمل على توفير الفاقد والتالف فى الخامات الزراعية بما يعادل حوالى ٢٥٪ من قيمتها .

٥ - الخلاصة :

لقد استهدفت الدراسة قياس قدرة الصناعات الريفية على امتصاص العمالة الفائضة فى القطاع الزراعى المصرى . وقد أوضحت الدراسة أن البطالة الموسمية تنتشر فى القطاع الزراعى المصرى وأن حجمها يأخذ فى التزايد نتيجة لنمو المعروض من العمالة الزراعية بقدر يفوق الطلب عليها . ومن ثم فان استمرار هذا الوضع سويىف يؤدى فى المستقبل القريب الى تفاقم مشكلة البطالة فى كل من القطاع الريفى والقطاع الحضرى .

وتقترح الدراسة اقامة صناعات موسمية فى الريف المصرى كنشاط مكمل للنشاط الزراعى وبحيث تساهم هذه الصناعات فى امتصاص العمالة

الزراعية الفائضة فى أوقات ركود النشاط الزراعى ، وفى نفس الوقت طاردة لها فى أوقات الذروة .

وقد اتجهت الدراسة الى مناقشة المعايير التى تحكم اختيار الصناعات الريفية بما يحقق كفاءة استغلال الموارد البشرية فى الريف المصرى ، وبالتالى الحد من درجة الهجرة الى المناطق الحضرية ، وتصدير البطالة الى المدن .

وفى سبيل وضع الدراسة فى حيز التطبيق ، تم اختيار صناعة الأغذية المحفوظة كمثال تطبيقى نظرا لما تتمتع به من خصائص تتوافق مع طبيعة ومقومات النشاط الزراعى أهمها موسمية الطلب على العمالة ، وانخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج ، واعتمادها على عمالة غير ماهرة ، فضلا عن استخدامها مواد خام زراعية . وقد قدرت احتياجات صناعات الأغذية المحفوظة التى اقترحت الدراسة اقامتها من العمالة بحوالى ٢٥٧ ألف عامل فى السنة .

ونظرا لعدم توافق احتياجات هذه الصناعات من العمالة مع الفائض من العمالة الزراعية فى بعض المواسم ، فقد اتجهت الدراسة الى استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى سبيل تعظيم حجم العمالة الزراعية الموظفة فى الصناعات الغذائية الريفية فى ظل قيود موسمية الفائض أو العجز من العمالة الزراعية ، ودرجة احتياجات صناعة الاغذية المحفوظة للعمالة ، فضلا عن قيود الطاقة الانتاجية والطلب على منتجات هذه الصناعات .

وقد خلصت الدراسة الى أن صناعات الأغذية المحفوظة المقترحة اقامتها قادرة على امتصاص ٢٢٤ ألف عامل موزعة على المواسم المختلفة ، أى مايعادل ٢٤٪ من اجمالى العمالة الزراعية الفائضة . وبالتالى خفض معدلات البطالة الزراعية من ٢٢٪ الى ١٧٪ .

ولما كان معدل الاجر فى الصناعة يكون عادة أعلى من مثيله فى الزراعة فانه من المتوقع أن يؤدى اقامة هذه الصناعات الى زيادة دخول سكان الريف وبالتالى خلق الحافز لبقائهم فى المجتمع الريفى والمساهمة فى نموه بدلا من الانتقال الى الحضر والقيام بأعمال غير منتجة فى القطاع غير الرسمى ، ومن

ثم تخفيف الضغط السكانى على المدن والحد من درجة البطالة فى الحضر
سواء كانت سافرة أو مقنعة •

ومن ناحية أخرى فان قيام هذه الصناعات سوف يؤدى الى زيادة
القيمة المضافة فى المجتمع الريفى بما يعادل حوالى ٣٧٪ من حجم الاستثمارات
فى هذه الصناعات • هذا فضلا عن توفير الفاقد والتالف فى الخامات
الزراعية بما يعادل حوالى ٢٥٪ من قيمتها •

وهذا بالاضافة الى أن قيام صناعات ريفية يساعد على ايجاد التكامل
بين النشاط الزراعى والنشاط الصناعى وخلق وفورات داخلية وخارجية ومن
ثم ايجاد المبررات لتطوير البنية الاساسية فى المجتمع الريفى وتحقيق كفاءة
استخدام الموارد الاقتصادية •

وأخيرا فان النتيجة التى توصلت لها الدراسة لا يمكن تعميمها كدلالات
رقمية ، وانما مجرد مؤشر للدلالة على أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه
الصناعات الريفية فى الحد من درجة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية •

هوامش

- 1) D.W. Jorgenson, "The Role of Agriculture in Economic Development : Classical Versus Neoclassical Models of Growth", in G.R. Whoton (ed.) "Subsistence Agriculture and Economic Development, Frank Cass Co., Ltd., London, 1970.
- 2) S.R. Makary, "Agricultural Unemployment and Rural-Urban Migration", First Conference of the Economic Department, 1989, University of Cairo, 20-22 Feb., 1989, pp. 3-6.
- 3) D. Warriner, "Land Reform and Economic Development Fiftieth Aniversery Commemoration Lectures, National Bank of Egypt, Cairo, 1955.

وأيا :

— محمد منير الزلاقي ، البطالة الزراعية وغير الزراعية فى مصر «
نشرة بحثية رقم (١) سلسلة بحوث الخطة العلمية للمجلس الأعلى
للعلوم ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦١ .

— وزارة التخطيط ، « الاطار العام للخطة الخمسية الاولى ١٩٥٩/
١٩٦٠ - ١٩٦٤/١٩٦٥ » القاهرة ، ١٩٦٠ .

- 4) I.N.P., "On Utuilization of Rural Manpower and Measurement of its Unemployment," Cairo, 1965.

— B. Hansen, "Marginal Productivity Wage Theory and Subsistence Wage Theory in Egyptian Agriculture", J.D. Studies, Vol. 2, No. 4, July 1966.

-- R. Mabro, "Industrial Growth, Agricultural Unemployment and the Lewis Mode I. The Egyptian Case 1952-1965", J.D. Studies No. 4, 1967.

— M. El Shahat and S. Nassar, "Estimates of Labor Surplis in Agriculture in Egypt", L'Egypte Contemporaine, Jan., 1974.

— N. Mohamed, "Surplus Labour and Problems of Disguised Unemployment in Egyptian Agriculture" Cairo, 1975.

— ابراهيم العيسوى ، « هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية »
مجلة مصر المعاصرة - العدد ٢٧٠ ، اكتوبر سنة ١٩٧٧ .

— عبد القادر دياب ، « دراسة تحليلية للعمل الزراعى وعلاقته
بالتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية » ، رسالة
دكتوراه ، كلية الزراعة جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

— حسنى حبيب السيد متولى ، « تحليل اقتصادى لقياس بعض
مشاكل العمالة والبطالة فى الزراعة المصرية » ، رسالة دكتوراه ،
كلية الزراعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٩ .

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى
مصر : قطاع الزراعة والصيد » ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ .

٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر :
قطاع الزراعة والصيد » مرجع سابق .

6) S. Makary, "Agricultural Unemployment and Rural-Urban Migration", opcit.

7) Ibid., p. 14.

8) D. Metcalf, "The Economics of Agriculture", Penguin Modern Economics, Middlesex, 1969, Chapt. 3.

٦ - وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، « دراسة عن قطاع الزراعة والرى
فى مصر منذ بداية الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية ١٩٥٩/١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ » سلسلة
دراسات احصائية - ٣ القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٥٨ .

١٠ - وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، مرجع سابق ص ٥٦ .

١١ - وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، مرجع سابق ص ٥٨ .

١٢ - رجاء عبد الرسول ، « البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب »
المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ص ١٥ .

13) S. Makary, Op. cit., p. 14.

١٤ - سميحة السيد فوزى ، « سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ،
رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى » المؤتمر الاول بقسم
الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،
٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ .

15) P. Sanghoi, "Surplus Manpower in Agriculture and Economic
Development With Special Reference to India", Asia Publi-
tous, Bombay, 1969.

16) R.K. Vepa, "Sonall Industry : The Challengge of the Eighties",
Vikas Publishing House New Delhi, 1983.

١٧ - منال كمال كريم ، « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائية
المحفوظة » - رسالة ماجستير ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة
حلوان ١٩٨٣ - الباب الثالث .

١٨ - الهيئة العامة للتصنيع « الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الاغذية
بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ » القاهرة ١٩٨٤ .

١٩ - منال كمال كريم ، « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائية
المحفوظة » ، مرجع سابق - الباب الثانى .

٢٠ - سمير مكارى ، « التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الاغذية المحفوظة
فى مصر : دراسة كمية » مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية
التجارة ببها ، جامعة الزقازيق ١٩٨٣ .

٢١ - منال كمال كريم « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائية
المحفوظة » مرجع سابق - الباب الثانى .

22) A. Lewis, "Development Planning", Unwine University
Books, George Allen Unwin Ltd., London, 1970, Chapter III.

ملحق رقم (١)
تقدير حجم البطالة الزراعية
١٩٨٤ - ١٩٦٦

السنة	حجم البطالة بالالف عامل	معدل البطالة %
١٩٦٦	٣٣٨	٨٫٧
١٩٦٧	٣٩٢	١٠٫٠
١٩٦٨	٣٩٦	١٠٫٠
١٩٦٩	٤٥٢	١١٫١
١٩٧٠	٤٣٣	١٠٫٧
١٩٧١	٥٠١	١٢٫٢
١٩٧٢	٤٨٨	١١٫٨
١٩٧٣	٤٩٥	١١٫٨
١٩٧٤	٥٣١	١٢٫٦
١٩٧٥	٥٢٢	١٢٫٤
١٩٧٦	٣٧٥	٩٫٢
١٩٧٧	٣٩٠	٩٫٥
١٩٧٨	٣٦٨	٨٫٩
١٩٧٩	٦٠٢	١٤٫٤
١٩٨٠	٦٤٧	١٥٫٤
١٩٨١	٧٣٨	١٧٫٥
١٩٨٢	٨٠٥	١٩٫٠
١٩٨٣	٨٨٥	٢٠٫٩
١٩٨٤	٩٢٣	٢١٫٦

المصدر :

— S. Makary, "Agricultural Unemployment and, Rural-Urban Migration," First Conference of the Economic Dpt., Cairo University Feb., 1987.

(الموارد البشرية)

ملحق رقم (٢)
مواصفات الانتاج
للالفانزية المحفوظة

مربيات	عصائر وشرب	منتجات مجففة	خضراوات مجمدة	منتجات طماطم	
برتقال ونارنج مشمش	برتقال وجريب فروت مشمش	بصل	بصلة وخرشوف	صلصة طماطم	يناير - فبراير مارس - ابريل
فراولة	مانجو وجوافة	عنب بصل	ملوخية وقاصوليا خضراء بامية	صلصة طماطم	مايو - يونيو يوليو - أغسطس
تين			فاصوليا خضراء		سبتمبر - اكتوبر نوفمبر - ديسمبر

المصدر : الهيئة العامة للتصنيع ، الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الالفانزية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ -

٢٠٠٠ ، سنة ١٩٨٤ .

ملحق رقم (٣)

انتاجية العامل

١٦٠٠ كجم/موسم	منتجات طماطم
٤٠٠ كجم/موسم	مجمدات
١٠٠٠ كجم/موسم	منتجات مجففة
٨٠٠ كجم/موسم	عصائر وشراب
٨٠٠ كجم/موسم	مرببات

المصدر : مقابلات شخصية مع القائمين بصناعة الاغذية المحفوظة في

المشروعات الخاصة الصغيرة .

المراجع

١ - المراجع العربية :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر فى قطاع الزراعة والصيد » ، القاهرة - يونيو سنة ١٩٨٥ .
- محمد منير الزلقى ، « البطالة الزراعية وغير الزراعية فى مصر » نشرة بحثية رقم (١) سلسلة بحوث الخطة العلمية للمجلس الاعلى للعلوم ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦١ .
- ابراهيم العيسوى ، « هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٠ ، اكتوبر سنة ١٩٧٧ .
- الهيئة العامة للتصنيع ، « الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ » ، القاهرة ١٩٨٤ .
- عبد القادر دياب ، « دراسة تحليلية للعمل الزراعى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ١٩٧٧ .
- رجاء عبد الرسول : « البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب » المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد سنة ١٩٨٩ ، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ، جامعة القاهرة ٢٠ - ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٩ .
- سميحة السيد فوزى ، « سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى » المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ .
- منال كمال كريم ، « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائية المحفوظة » ، كلية التجارة وادارة الأعمال ، جامعة حلوان ١٩٨٣ .

--- حسن حبيب السيد متولى ، « تحليل اقتصادى لقياس بعض مشاكل العمالة والبطالة فى الزراعة المصرية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ١٩٧٩ .

--- سمير رياض مكارى ، « التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الاغذية المحفوظة فى مصر ، دراسة كمية » مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببناها ، جامعة الزقازيق ١٩٨٣ .

--- وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، « دراسة عن قطاع الزراعة والرعى فى مصر منذ بداية الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٥٩/١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ » سلسلة دراسات احصائية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ .

--- وزارة التخطيط ، « الاطار العام للخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ ، القاهرة ١٩٦٠ .

(ب) المراجع الأجنبية :

- M. El-Shahat and S. Nassar, "Estimates of Labour Surplus in Agriculture in Egypt", L'Egypte Contemporaine, Jan., 1974.
- B. Hansen, "Marginal Productivity Wage Theory and Subsistence Wage Theory in Egyptian Agriculture", J.D. Studies, Vol. 2, No. 4, July, 1966.
- I.N.P. "On Utilization of Rural Manpower and Measurement of its Unemployment", Cairo, 1965.
- D.W. Jorenson, "The Role of Agriculture in Economic Development. Classical Versus Neoclassical Models of Growth", in G.R. Whoten (ed.), "Subsistence Agriculture and Economic Development", Frank Cass & Co., Ltd., London, 1970.
- A. Lewis, "Development Planning" Unwin University Books, George Allen Unwin Ltd., London, 1970.

- R. Mabro, **“Industrial Growth, Agricultural Unemployment and the Lewis Model : The Egyptian Case 1952-1965”**, J.D. Studies No. 4, 1967.
- S.R. Makary, **“Agricultural Unemployment and Rural-Urban Migration”**, First Conference of the Economic Department, 1989, University of Cairo, 20-22 Feb., 1989.
- D. Metcalf, **“The Economics of Agriculture”**, Penguin Modern Economics, Middlessex, 1969.
- N. Mohamed, **“Surplus Labour and Problem of isguised Unemployment in Egyptian Agriculture”**, Cairo, 1975.
- P. Sanghoi, **“Surplus Manpower in Agriculture and Economic Development, with Special Reference to India”**, Asia Publouse. Bombay, 1969.
- R.K. Vepa, **Small Industry : The Challenge of the Eighties”**, Vikos Publishing House, New Delhi, 1983.
- D. Warriner, **“Land Reform and Economic Development”**, Fiftieth Anniversary Commemoration Lectures, National Bank of Egypt, Cairo, 1955.

تعقيب على بحث

دور الصناعات الريفية

في امتصاص فائض العمالة الزراعية في مصر

مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

د : أحمد الجويلي

بسم الله الرحمن الرحيم أستاذنا د . سعيد النجار اتقدم بالشكر الخالص للمجمعية و د . سلطان على دعوته للتعقيب على البحث وكما عرض الباحث فان بحثه يضم ٣ أجزاء رئيسية الجزء الأول خاص بالبطالة الموسمية في الزراعة والجزء الثاني عن الصناعات الريفية ومزاياها ثم الجزء الثالث تطبيق أسلوب البرمجة الخطية لتحديد مدى استيعاب هذه الصناعات خاصة صناعة الاغذية المحفوظة للعمالة الموسمية في الريف المصرى . يمكن هذا البحث عندما قرأته الموضوع في غاية الاهمية موضوع الصناعات الريفية ليس فقط يمكن كما ذكر الباحث في امتصاص العمالة ولكن هو أداة من أدوات التطوير في الريف المصرى والتنمية عموما انما هذا البحث فيه حقائق قليلة بعضها معاصره لابد أن نؤكد عليها حاليا ان النشاط الزراعى عموما بغض النظر الى أنه النشاط الاوحد في الريف المصرى وكانت كذلك فى السابق انما الان الدراسات القريية جدا توضح ان ٥٠٪ من أهل الريف يعملون فى الزراعة الـ ٥٠٪ الأخرى لا يعملون فى الزراعة على الاطلاق حتى الـ ٥٠٪ الذين يعملون فى الزراعة ٥٠٪ من دخلهم يأتى من خارج الزراعة أنشطة غير زراعية فقط لكى نضع كل شىء فى وضعه الصحيح عندما نتكلم عن الريف لا نعنى الزراعة فقط ولكن الريف فى اجماله فى نفس الوقت حقيقة أخرى أى واحد مخطط لموضوع البطالة والتنمية وخلافه لابد أن يأخذ الاتجاهات للسكان حاليا فى الريف خاصة شباب الريف وأيضا من دراسة أخرى تمت أوضحت ان ٩٠٪ من شباب الريف فى الفئة من ١٥ الى ٣٠ سنة لا يود أن يعمل فى الزراعة هذه حقائق بحثية ميدانية أجريت حديثا ٠٠ النقطة الاخرى انه عندما نركز على التنمية فى الريف نركز أساسا على الشق الانتاجى فقط من العملية ولا نركز لا على الشق التسويقى ولا الشق التصنيعى

فهناك حتى الخطة عميق التخطيط اهمال لهذا الجانب جانب التسويق وجانب التصنيع ولذلك فأقول ان دراسة اليوم تؤدي الى مؤشر الاهتمام بعملية الصناعات عموما أو التسويق والتصنيع . نقطة أخرى . الدراسات مؤخرا أعتقد ان هذا المؤتمر والمؤتمرات الأخرى التي أجريت قبل هذا ان الظاهرة الموجودة حاليا أيضا في الريف هي البطالة بين المتعلمين بين خريجي المدارس الثانوية بأنواعها المختلفة وخريجي الجامعات شأنها شأن المدن لكي يكون هناك وضوح لما نتكلم عنه عندما قرأت هذا البحث يمكن . د سمير نكر في نقطة المناطق يمكن في هذه النقطة « سأعقب في عدة نقط أول نقطة ان هذا البحث اعتبر ان فائض العمالة الموسمية الريفية فائض عمالة زراعية فقط هذا البحث تحدث عن فائض عمالة زراعية ودون شمولي هذه التقديرات للفائض الموسمي وغير الموسمي في الريف المصري بأنواع العمالة المتاحة المختلفة . شق الزراعة هي جزء وليس كل . . النقطة الثانية : هي تقدير الفائض ود . سمير نكرها انه تكلم عن تقدير شامل للفائض على المستوى المصري دون رجوع على مستوى المناطق . مستوى المناطق معناها العمل يختلف من مناطق قصب سكر في الجنوب لمناطق أرز في الشمال لمنطقة خضروات حول القاهرة الكبرى . . فيه منطق زراعي موجود وبالتالي يؤثر على كل هذه التقديرات لا أستطيع أخذ نمط موسمي على مستوى مصر وأعمل به . . النمط الموسمي يختلف من منطقة الى أخرى . نقطة أخرى أركز عليها ان العمالة أو القوة العاملة ليست كل متجانس . . هل الفائض فائض متجانس كله حتى الانماط العمالة والبطالة تختلف بين الذكور والاناث وتختلف حتى بين فئات السن أي اذا كنا تكلمنا على فائض في أي فئة من العمالة فمن الواضح ان الذكور البالغين مثلا نمطهم الموسمي مختلف تماما ولكن هناك عجز حتى في الذكور البالغين في الزراعة اذا أخذنا الجزئيات نكون الى أخذ رقم كلي دون تفسير ولا أعمل له segmentaion غير مضبوط في القوى العاملة . البحث تحدث عن صناعة الاغذية المحفوظة وقال انها بسيطة غير محتاجة لمهارات كثيرة أو رأس مال والاغذية المحفوظة مجالها واسع جدا من أول عملية التدرج والتعبئة والتغليف للتعليب للتجفيف أشياء مختلفة والتعميم كان مضر أحيانا وفي بعض صناعات أغذية محفوظة نحتاج لرأس مال كثيف وليس كثيفا كالصناعات الثقيلة وانما تحتاج الى رأس مال وفي نفس الوقت تحتاج الى مهارة بالنسبة للجزء الفائض الذي ذكر في البحث من الخضر والفاكهة القابل للتصنيع انا تأملت في الرقم وهو مأخوذ من هيئة

التصنيع وتعجبت قليلا على ماذا بين هذا الرقم وهو الفائض للتصنيع أو الفائض الممكن استخدامه من الخضر والفاكهة طريقة حسابه غير موجودة فى البحث ولا أعلم كيف حسبته ٠٠ هل حسبت الاستهلاك الذاتى ، أو الجزء التالف أو الـ Wasted أو الجزء الذى يذهب للأسواق طازجا أو الذى سيخرج طازج للتصدير ما مدى الفائض فى النهاية فهو مع حساباته معقدة ومفروض الأسس كانت تكون واضحة بدل أن ابني على رقم ١٠٪ من انتاجه مبلغ كذا ثم يتضح أن هذا الرقم غير سليم ٠٠ فهذه جزئية يجب أن ننظر اليها جيدا ويجب أن ننظر أيضا الى competition بين هذا المقترح وما هو قائم من صناعات أغذية محفوظة فى القطاع العام والقطاع الخاص والطاقت العاطلة فى القطاع العام والقطاع الخاص فى هذا القطاع بصفة خاصة وهو الاغذية المحفوظة ٠٠ نقطة أخرى طبعا اذا كنا نتكلم عن العمالة لأن لها موقع جغرافى فطبعا الخضر والفاكهة لها أيضا موقع جغرافى ولها نمط توزيع وأنماط تركيز لابد أن نأخذها فى الاعتبار واذا اتفقنا ان هناك فائض حتى فى الخضر والفاكهة هذا الانتاج ينتج فى آلاف مؤلفة من الوحدات الانتاجية بل أقول ملايين من المزارعين ينتجوا خضار وفاكهة عملية بسيطة جدا وأقول ان الفائض أصنعه دون حتى لا يوجد اقتراح بالليات معينة للاستفادة من هذا الفائض أو تجميعه أو غيره لأن أى صناعة خاصة صناعات الأغذية المحفوظة تفقد القائم طالما لا يوجد المادة الخام كيف أجمعها وبالحساب البسيط نحن لدينا ٤ آلاف قرية معهم ٢٥ ألف تابع لو أقسم المساحة الكلية عليهم يطلع كل قرية لها ألف فدان وكل تابع له كذا ٠٠ بين كم ٢٥ مليون مزارع ٠٠ فهذه عملية أخطر شئ فى الخضر والفاكهة عملية التجميع ، انشاء نظام لتجميع الخضر والفاكهة وانشاء صناعة كهذا الشكل ٠ أنا أعتقد أيضا ان فردية أن أقيم صناعة تقوم على امتصاص عمل موسمى اقترح من أساسه انه غير فعال وأعتقد ان عندما أنشئ صناعة أغذية محفوظة انشئها لتقوم وانشئها على قوة عاملة دائمة لان غير معقول أن اشغل مهاراتها ٤ شهور فى السنة ثم أغلقها ٠٠ حتى فردية ان أقيم صناعة تقوم على انتاج موسمى وعلى عمالة موسمية حتى فردية يعوزها يمكن السند الاقتصادى القوى وعلى هذا الأساس الحقيقة ورغم الجهد الكبير للدكتور سمير وفى نفس الوقت أهمية الموضوع فأنا اقترح عليه انه من الأجدى أنه يطبق على منطقه بالفعل على حزام وليس محافظة حزام انتاجى محدد وفيه تقسيمات كثيرة للملازمة الانتاجية فى الزراعة أو فى الانتاج وادرس بالفعل وضع القوى العاملة

فيها الريفية بأقسامها المختلفة والمواد الخام المتاح وانشاء صناعة أغذية محفوظة ومقوماتها ٠٠ النظام كله متكامل وادرس بالفعل كوسيلة للامتصاص العمالة والتنمية الاقتصادية وفي نهاية كلمتي أحب أن أؤكد أن عملية الصناعات الريفية كأداة لامتصاص العمالة صحيح مهمة انما لا بد أن تكون فى اطار منهج متكامل ولا أخذ جزئية فموضوع البطالة موضوع لا يؤخذ بجزئيات ٠٠ موضوع الصناعات الريفية موضوع مهم ٠ انما يؤخذ بالبداج الخاص بالانتاج مع التسويق مع التصنيع مع القطاعات الأخرى بصفة أساسية ٠٠ فى هذا الموضوع يهمنى جدا أن أقول ان ضرورى انشاء بعض الهياكل التى تقوم بالفعل بتجميع المادة الخام مثلا كالمشركات الزراعية أو فى نفس الوقت التعاونيات الزراعية تنشط وتتحول بالفعل أنها تتكامل فيما بينها بحيث تقيم مثل هذه الصناعات التى ممكن تمتص عمالة وتضيف الى عملية التنمية وفى نفس الوقت طبعاً أقول انه حتى التوصية بالنسبة للأراضى القديمة تختلف عن الأراضى الجديدة ولكى استفيد من الزراعة بامتصاص عمالة أكثر فالمنهج فى هذه الحالة عن طريق انشاء مجتمعات زراعية صناعية ومجتمعات ريفية متكاملة قادرة على امتصاص عدد أكبر من العمالة ٠٠ نقطة مهمة جدا ان التكتيف الزراعى ذاته زراعة محاصيل قصيرة العمر فى نفس الوقت قصيرة العمر وفى نفس الوقت امتص عمالة أكبر ولذلك أقول انها عملية مجتمعة معا ليست فقط الصناعات الريفية ولكن كلها موضوع متكامل يمكن يهمنى نقطة مهمة ان العمالة الزراعية لا تذكر فى السياسة الزراعية يعنى هدف التشغيل لا يذكر أساسا فى السياسة الزراعية ٠٠ السياسة الزراعية تركز على جوانب انتاجية وخلافه انما لا تركز على موضوع العمالة وعلى هذا الأساس نقول اذا كان نحن هدفنا معالجة هذا الموضوع فى كافة القطاعات فيكون كل قطاع فيه Target ومع خالص الشكر ٠

تعقيب على بحث

دور الصناعات الريفية

فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر

مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

د • محمود عبد الفضيل

شكرا سيدى الرئيس ومن دواعى سرورى أن أعلق على ورقة زميل عزيز د • سمير مكارى وأن يكون رئيس هذه الجلسة د • سعيد النجار بماله من رؤية واسعة وأن يكون المعقب الاخر هو د • الجويلى بماله من خبرة واسعة فى قضايا الزراعة والريف المصرى والعمالة أنا أريد أن اعالج الورقة من منظور الازمة العامة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وهى أن هناك أزمة بطالة وضيق فرص العمل والرزق عموما فى الريف والمدينة وخارج الديار المصرية كما تجسدها الأزمة الأخيرة لعودة المصريين العاملين فى العراق الورقة التى أمامنا تعالج بشكل مبدئى قضايا البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى والريف عموما ثم مدى جدية اقامة صناعات ريفية تستفيد من النمط المسمى للتشغيل والبطالة ثم مدى امكانية مساهمة صناعات معينة وهى الصناعات الغذائية الريفية فى علاج وامتصاص البطالة الموسمية فاذا تناولنا القضية الأولى وهى قضية ماهى نوعية وطبيعة وحجم البطالة فى الريف المصرى ولا أقول الزراعة المصرية فهذه القضية شدت انتباه الباحثين منذ الستينات وكتبت فيها أوراق كثيرة وأبحاث كثيرة وطبعا كانت نقطة البدء أن مصر ذكرت فى نموذج وليام آرثر لويس كنموذج تقليدى للعمالة الفائضة وبالتالي كان من المهم أن نبحث مدى جدية هذا الغرض فتبين للبعض أن استخدام بعض أدوات التحليل الكلاسيكى القائمة على مبدأ الانتاجية الحدية لعنصر العمل لا تسعف كثيرا فى معالجة أو اكتشاف ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف المصرى التى لها طبيعة بناءية وأن ليس لها بعد اقتصادى وحيد فهناك عمالة قد تبدوا فائضة من وجهة النظر الاقتصادية أو وفقا للقياسات الانتاجية ولكنها صعبة السحب من الريف لأسباب اجتماعية مثلا وجود اعداد من البشر لأسباب تتعلق

بحماية المحصول والعزوه وأشياء أخرى يصعب التحليل الاقتصادي الضيق أن يعالجها الا من منظور بنائى ثم مالت مجموع من الدراسات الأخرى الى القول بأن البطالة الموجودة فى الريف المصرى هى بطالة ذات طبيعة موسمية هانسن وآخرون وأن وجود بطالة مربوط بوجود فترة زروة أو عدم وجود فترة زروة ولكن أيضا تلك النظرة فى تقديرى نظره استاتيكية لأن فى ظل دينامية النمو السكانى ووجود فرص عمل داخل المدن وخارجها فى السبعينات والستينات شاهدنا تيارات من الهجرة وتراكم مخزون أيدى عاملة فى المدن ثم تيار الهجرة فى السبعينات الى بلاد الخليج يثبت أن هذه البطالة أو هذا المخزون ليس موسميا وأنه قابل للسحب فى ظل فرضيات متغيرة اذا القضية قضية كيف نقيس تلك الظاهرة أو ما يسمى بطالة موسمية أو مقنعة لأن هناك قضية أساسية متعلقة ما هو الفن الانتاجى المتوسط الذى أقيس عليه هذه العمالة فائضة أو غير فائضة وهذا الفن الانتاجى المتوسط يختلف حسب انماط الاستقلال الزراعى من تنظيم زراعى عالى الى تنظيم زراعى رأس مالى أو خلافة كذلك يختلف باختلاف درجة الميكنة للمعاملات الزراعية وكلما زادت درجة الميكنة كلما اختلفت متطلبات العمل وما يسمى بالتوظيف الأمثل أو عدمه كذلك تتوقف على عدد الجنيات كما القطن مثلا كما قال د. سمير هناك فاض فى بعض الشهور لأن الناس بدأوا يجنوا القطن جنيات أقل ويفوتوا الجنية الثانية هذه كلها متغيرات تؤخذ فى الاعتبار حينما نقيس ما هو المقصود بالتوظيف الكامل أو البطالة اذا كانت بنائية أو موسمية فتظل أشكالية حقيقة أمام التحليل الاقتصادى المطروح أمام الاقتصاديين المصريين ود. سمير حاول أن يفسر التقلبات فى ما يسمى بالبطالة الموسمية صعودا وهبوطا فى السبعينات والستينات والثمانينات من خلال نموذج اقتصادى مبسط هو أقرب ما يكون لنماذج الهجرة الداخلية الاتدار وهو سمي أنه عند دالة عرض للعمالة الزراعية ودالة طلب على العمالة الزراعية القضية التى استوقفتنى المقابلة التى أراد أن يقيمها بين دالة العرض وما سماه بعوامل الجذب والمقابلة الأخرى التى أقامها بين دالة الطلب وبين ما أسماه هو بعوامل الطرد أعتقد أن تلك المقابلة تؤدى الى قدر كبير من الغموض فى التحليل أكثر من استجلاء وجه الحقيقة وفى ضوء تأملى لما جاء من متغيرات فى تقديرى أن الدالة الأولى هى دالة العرض فى حقيقة الأمر هى دالة جذب وليس دالة عرض لأنه المتغيرات التى بها فعلا والدالة الأخرى التى سماها دالة طرد هى حقيقة دالة طلب وبالتالي فى تقديرى أن الاولى هى دالة جذب

والثانية هي دالة طلب بالمعنى الدقيق أو التقليدي وبشكل عام أن نماذج ذائعة الصيت مثل نموذج لويس في الخمسينات أو نماذج تدار عن غير ذلك كلها فشلت بشكل ما للامسك بحقائق وخصوصيات بلاد العالم الثالث لأنه في أحوال كثيرة لم ينتقل العمل نتيجة أن هناك فرص عمل أفضل أو أن هناك احتمال أكبر للعمل سواء في أسواق المدن أو أسواق الخليج كما تبين في التجربة العراقية الاخيرة أو لأن هناك أجر أفضل نقديا وانما أحيانا عمالة Desperet لا تجد فرص عمل وتبحث عن أى عمل في أماكن أخرى وليس انتقالا للعمالة وانما أحيانا انتقال للبطالة في تقديري من قطاع هامشى أو زراعى في الريف الى قطاع هامشى في المدن أو الى قطاع هامشى في بلاد أخرى مثل العراق العمالة الريفية المصرية التي تذهب الى العراق غير المؤهلة عمالة هامشية ضاقت بها فرص الرزق في القرية فذهبت تبحث أو امتصت في قطاع هامشى في العراق ولم تمثل في قطاع انتاجى وهذا يهدد كثيرا من نماذج تدار وخلافه وبالتالي لن تحتاج الى مزيد من التفكير حتى نبدع بعض الدوال أو أدوات التحليل التي لها دلالة أكبر في هذا الاطار . حول قضايا الصناعات الريفية الصغيرة ورقة د . سمير تثبت أن هناك فترة متصلة من ستة شهور تبدأ من نوفمبر وتنتهى في ابريل تسمح بالتشغيل الكامل أو طاقة كاملة لصناعات ريفية وهذه فترة متصلة من ٦ شهور وهناك امكانية للتشغيل دون الطاقة الكاملة في يوليو وأغسطس حسب البيانات المشار الى النوع طبعاً تلك نتيجة طيبة يمكن أن تؤسس عليها بعض الصناعات الريفية ولكن القضية الاساسية هي أن ماهى المواصفات الفنية والاقتصادية التي تسمح بنجاح مثل هذه الصناعات الريفية الصغيرة لأن الوظيفة المناطة بهذه الصناعات ليست فقط وظيفة اجتماعية انها تمتص بعض العمالة ولكن يكون وظيفة اقتصادية تضيف الى الناتج القومى والى تحسين ميزان المدفوعات ان أمكن وتولد قيم مضافة وبالتالي تقلق على الاستمرار قضية مهمة ومن خلال الورقة يمكن استخلاص بعض المعايير التي أعتقد أن د . سمير أراد أن يطرحها ليس بنفس الشكل الذى سأطرحه أولاً أن تكون صناعات منخفضة فى معامل رأس مال العمل أى Low Capital Labor Ratio أن تكون حجم المنشأة صغير بما يسمح بالادارة بمهارات فنية محدودة متوافرة فى الريف . ثالثاً أن تتوافر الخامات الزراعية فى الزمان والمكان بأسعار مناسبة رابعاً أن تعتمد على عمالة غير ماهرة وبالتالي أن تكون التكنولوجيا بسيطة سهلة التشغيل ولا تحتاج الى استيعاب أو تأهيل خاص . وبالتالي باختصار العملية تتوقف هنا مع طبيعة

دالة الانتاج فى هذه الصناعات أى المزج بين العمل ورأس المال والتكنولوجيا وقضية أخرى مهمة جدا فى رأى هى حجم العمليات لأن قدرة هذه الصناعات والمقترحة على المنافسة والصمود تتوقف على كفاءتها بمعنى أن تكون تكلفة الوحدة من المنتج فى ظل نظام صغير من العمليات منافسة لصناعات أخرى فى هذا الفرع على نظام أكبر اذا ثبت هذا فعلا لها امكانية على الصمود والاستمرار ود . سمير يطرح بعض الامثلة للصناعات المرشحة لهذا الدور هى صناعة النسيج ، صناعة السجاد ، الصناعات الجلدية وهذا يثير فى ذهنى فورا قضية هل نحن نتحدث فعلا عن صناعات صغيرة بمعنى صناعات قائمة على التخطيط وتقسيم العمل أن نتحدث على أنشطة أقرب ما تكون الى النشاط الحرفى القائم على العمل اليدوى وعدم التنمية وخلافه القضية هنا قد تكون فى الصناعات الغذائية مطولة أنها أقرب الى الصناعة الحديثة ولكن المجموعة الاخرى المطروحة من نسيج الى سجاد الى جلد الى خلافه قضايا فعلا تحتاج الى توقف حتى نعرف أن نتحدث فعلا عن صناعة بمعنى حديث للكلمة أو نتحدث فعلا عن نشاط حرفى وأيهما أنسب للبيئة الريفية المصرية بنشاطها الحرفى أم النشاط الصناعى بمعنى الحديث مهما كان صغيرا وبالتالي ما هى امكانيات التدريب التحويلى المطلوبة لتلك العمالة الزراعية الموسمية حتى يمكن أن تنهض بأعباء العمل التصنيعى تلك القضية أيضا لم تعالجها الورقة وفى رأى هذه نقطة اختناق أساسية لأن الموضوع stereotype من زراعة الى صناعة ليست عملية بهذه السهولة وان كانت تمارس تاريخيا فى بعض الظروف والمناطق تبقى القضية الاخيرة فى الورقة وهى درجة مساهمة الصناعات الغذائية الريفية فى علاج البطالة المصرية وقد لجأ د . سمير الى استخدام أسلوب البرمجة الخطية لتعظيم حجم التوظيف للعماله الزراعية فى ظل قيود وفقاً للنظام البرمجة وطبعاً نظراً للطبيعة الفنية للموضوع سأختصر على بعض الملاحظات القصيرة بالنسبة لدالة الهدف اعتقد أنه كان يمكن تبسيطها باستخدام مادة التناظر الاحادى لوقلنا بين الصناعة والسلعة بدلا من أن تتعدد السلع بالنسبة للصناعة الواحدة للتسهيل انما طبعا هى قضية متروكة لكل باحث ، بالنسبة للقيود لفت نظرى أنه لا يوجد قيد على حجم رأس المال المطلوب لاستحداث طاقات انتاجية جديدة بمعنى أنه لا يوجد قيد تمويلى لاضافة طاقات انتاجية جديدة وهذه قضية أعتقد غير مقبولة لأنه فى بلد كمصر موضوع الـ Finance غير أساسى فاذ كنا سننشأ أو نضيف طاقات جديدة اذا من أين سيجىء الـ

Finance وكيف لا يكون التمويل قيد أساسى من قيود النموذج . ثانيا
اذا سلمنا بثبات معاملات العمالة ومعاملات استخدام المواد الخام وفقا
لفن انتاجى متوسط فى هذه الصناعات وفى ظل تكنولوجيا خطيا لو سلمنا
بكل هذا ليس واضحا فى صياغة النموذج اذا كان حجم المواد الخام المتاحة
كل موسم تشغل قيد على التشغيل الكامل للطاقت أم قيد على انشاء أو اضافة
طاقت مثلى جديدة والقضية هنا مختلفة قضية لها طابع استاتيكي وقضية
لها طابع ديناميكي وأخيرا تثار ملحوظة بمناسبة استخدام المعامل الحدى
لرأس المال الناتج على أساس ان د . سمير فى ورقته يؤكد ان انخفاض هذا
المعامل الحدى يعتبر بالنسبة للمتوسط فى الصناعة المصرية شىء ايجابى
وكان بودى أن تتم المقارنة مع الصناعات الغذائية نفسها التى تستخدم
تكنولوجيا متقدمة ونرى اذا كانت الاستثمارات الكثيفة تؤدى الى ناتج أعلى
أولا . . والمعامل فى الصناعات الغذائية ذات التكنولوجيا الحديثة ويقارن
بين الانشطة الحرفية الصغيرة حتى نستطيع أن نرى الى أى حد هذا يبقى
لى ملحوظة أخيرة أن قضية البطالة والتوظف فى الريف المصرى يصعب
معالجتها دون اطار أوسع يعالج قضايا التنمية فى المجتمع المصرى عموما
بما فيه الانفتاح الاقتصادى المصرى على الاسواق الخارجية . أسواق
العمالة وهنا تحتل قضية التنقل بين الـ *mobility* للأيدي العاملة
الريفية ما بين أسواق العمل الزراعية وأسواق العمل غير الزراعية فى الريف
المصرى وكذلك أسواق العمل فى المراكز والمدن المجاورة وأسواق العمل فى
القاهرة والاسكندرية وفى الخليج كالمعراق هذه الاسواق مترابطة ويحدث
نوع من الكر والفر بين هذه الاسواق وفقا لأشكال من الهجرة دائرية واستاذ
تنمية أسمه ولتر الكنز منذ الخمسينات نبه لهذه الظاهرة فى البلاد الافريقية
أنه يوجد هجرة دائرية بين الاسواق من هذا النوع فهذه القضية قضية الحركة
الدائرية والكر والفر بين أسواق دون الاستقرار على وضع توازى معين
لأسباب تتعلق بأزمة التنمية هنا وهناك تحتاج الى مزيد من الاهتمام خاصة
ونحن نشهد الآن بدايات نهاية موسم الهجرة الى الخليج من ناحية وبدء
انحسار تيار الهجرة من الريف الى المدينة نتيجة وصول كل القطاعات المدنية
بما فيها الهامش الى حد التشبع وشكرا سيدى الرئيس .